مركز الانطلاقة للدراسات

ALENTILAQAH RESEARCH CENTER (A.R.C)

رؤية "ترامب" المحروقة بـ"صفقة القرن"، بين القانون وحل الدولتين والرؤية التوراتية.

كيف نفند الصفقة قانونيا وسياسيا وفي الرواية حيث يتعرض الملف لهذه المواضيع مع عدد من الكتاب.

المحتويات: مقدمة مركز الانطلاقة للدراسات

1-خطة إدارة ترامب لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي الخطوط العامة ودلالات التوقيت

2-صفقة القرن معدومة (216 مخالفة للقانون الدولي) كما يكتب عبدالكريم شبير

3-صفقة القرن في ضوء القانون الدولي العام،الدكتورعادل عامر.

4-ناصر القدوة: الإدارة الأمريكية عملت مع "إسرائيل" على الأرض لتقويض حل الدولتين

5-ندوة-عزمي بشارة: الصفقة كسر للمنظور الأميركي لعملية السلام.

رؤية "ترامب" المعروفة بـ"صفقة القرن"، بين القانون وحل الدولتين والرؤية التوراتية.

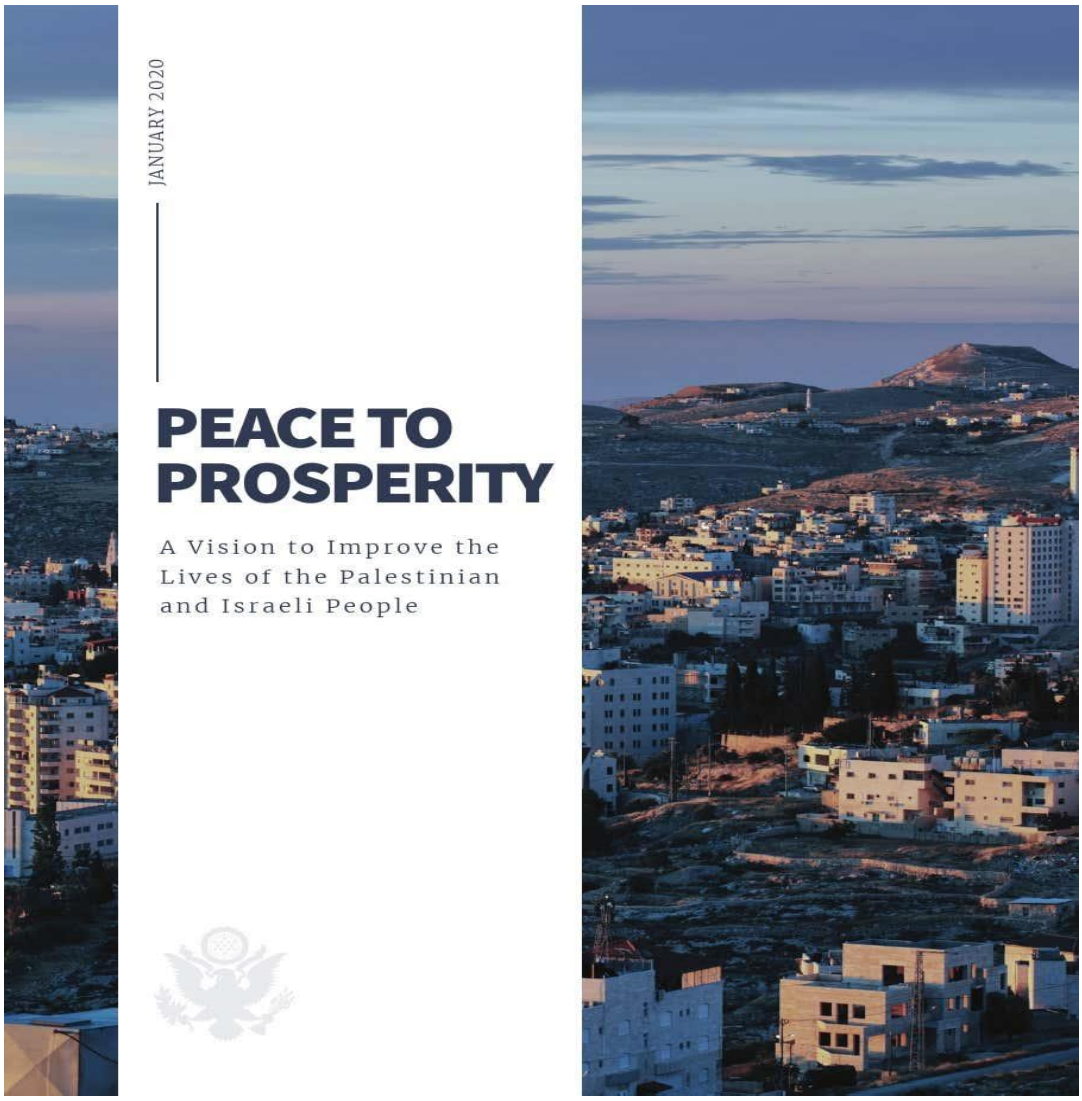

غلاف "رؤية ترامب".

رؤية "ترامب" المطروحة بـ"صفقة القرن"، بين القانون

وحل الدولتين والرؤية التوراتية.

مقدمة

يقدم **مركزالانطلاقة للدراسات** مجموعة من الأوراق الهامة التي تعرضت لرؤية ترامب المعنونة (سلام من أجل الإزدهار)! التي اصطلح على تسميتها "صفقة القرن" ويشتمل هذا الملف على العناوين التالية:

1-خطة إدارة ترامب لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي الخطوط العامة ودلالات التوقيت.

2-صفقة القرن معدومة (216 مخالفة للقانون الدولي) كما يكتب عبدالكريم شبير

3-صفقة القرن في ضوء القانون الدولي العام،الدكتورعادل عامر.

4-ناصر القدوة: الإدارة الأمريكية عملت مع "إسرائيل" على الأرض لتقويض حل الدولتين

5-ندوة-عزمي بشارة: الصفقة كسر للمنظور الأميركي لعملية السلام.

ويمكن أن نضع بعض الخلاصات التي لا تغني عن الاطلاع على الخطة وعلى المقالات المدرجة هنا.

حيث يخلص **المركز العربي للأبحاث والدراسات** بالقول أن: إدارة ترامب تروج لمشروع تسوية وضعه اليمين المتطرف في "إسرائيل" قبل سنوات. وهي تقدمه مع تعديلات طفيفة كأنه مقترح أميركي، مستفيدة من ظروف الانقسام الفلسطيني والعربي، فضلًا عن افتقاد القيادة الفلسطينية لاستراتيجية واضحة تعتمدها في التصدي لهذا المشروع الذي تم تنفيذ الجزء الأكبر منه خلال السنوات الثلاث الماضية. ورغم الظروف التي تبدو مواتية لتنفيذه أميركيًا وإسرائيليًا، فإن الرهان يبقى كما كان دائمًا على الرفض الشعبي، وعلى عدم قبول أي طرف فلسطيني بهذا الطرح أو إعطائه شرعية في أي ظرف.

ويحاجج كل من **الدكتور عبدالكريم شبير** والدكتور عادل عامر بمخالفة الرؤية للقوانين الدولية بما لا يقل عن 216 مخالفة واضحة حيث تتم الإشارات كمثال فقط الى (إن ضم الكيان الصهيونى للقدس الشرقية من جانب واحد هو اجراء غير قانونى ،وهو منعدم وباطل ولا يرتب اي اثر قانونى، أما فيما يتعلق بالحدود والاستيطان والضم، فأننا نؤكد ايضآ بأن المخالفات الأساسية التي احتوتها الصفقة

الفاسدة تضمنت حوالي ثلاثون جزءاً ، والذي ما يشكل تسعون خرقاً وانتهاكآ لنصوص القانون الدولي.

أما فيما يتعلق بالمستوطنات فاننا نؤكد بان جميع قرارات مجلس الأمن قد اكدت على عدم شرعية المستوطنات، خاصة قرار 2334 و 446 و 452 و 465 و 471 و 476، وهى جميعآ تعتبر أن المستوطنات ليس لها أي صلاحية قانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة)

وحسب **د.عادل عامر**: فإن الخطة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تظهر إصراراً على تجريد الفلسطينيين من حقوقهم بما ينتهك القانون الدولي. لأنها توفر الخطة الأمريكية المعلنة "بيئة لمزيد من المعاناة والانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

لأنها انحازت لجانب واحد هو "إسرائيل"، خاصةً بمنحها سيادة كاملة على القدس والضوء الأخضر لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية، وفرض سيادتها على الكتل الاستيطانية الكبرى".

ومما ذكره **د.عزمي بشارة**: تتبنّي الرؤيةُ السرديةَ الإسرائيلية حرفيًّا، بما في ذلك الرواية التوراتية وكأنها قانون دولي ووثيقة سياسية معاصرة وصك ملكية؛ كل هذا من دون التطرّق بكلمة واحدة إلى الرواية الفلسطينية، والإشارة تكون دائمًا إلى معاناة الإسرائيليين. كما تسرد الرؤية الادعاءات الإسرائيلية لانسحابها من أراضٍ وتنازلاتها، من دون أي ذكر للرواية الفلسطينية

ومما قاله **د.ناصر القدوة**: إن الخطة الأمريكية تهدف إلى تقويض كل الجهود من أجل حل الدولتين، حيث يتضح ذلك من خلال الإجراءات الأمريكية على الأرض التي تمثلت في نقل سفارتها إلى القدس، بالاضافة إلى عدم توقف بناء المستوطنات على أراضي الضفة، وحتى عدم صدور أي تعليق يعارض أي مشروع في بناء المستوطنات، بل على العكس فقد دعمت مالياً حكومة الاحتلال للمزيد من التوغل في بناء المستوطنات.

وأوضح أن هدف الإدارة الأميركية الحالية تمكين "إسرائيل" من الاستمرار في مشروعها التوسعي لشرعنة الاستعمار الاستيطاني وخطواتها غير القانونية بشأن القدس والجولان وانكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينية.

انتهى

مركز الانطلاقة للدراسات

بالتعاون مع لجنة التعبئة الفكرية في حركة فتح

Donald J. Trump
@realDonaldTrump

This is what a future State of Palestine can look like, with a capital in parts of East Jerusalem.

خطة إدارة ترامب لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي
الخطوط العامة ودلالات التوقيت

فلسطين-القدس-نقطة: ننقل لكم هذه الورقة من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر حول ما يسمى "صفقة القرن".

وحدة الدراسات السياسية: هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش..

الورقة

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في 28 كانون الثاني/ يناير 2020، تفاصيل الشق السياسي لخطتها لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، المعروفة إعلاميًا باسم "صفقة القرن". وجاء هذا الإعلان بعد نحو ثمانية أشهر على نشر واشنطن للشق الاقتصادي من الخطة بعنوان: "السلام من أجل الازدهار"، في ورشة عمل عقدت في العاصمة البحرينية، المنامة، في حزيران/ يونيو 2019. وبهذا تكون معالم خطة إدارة ترامب لسلام مفترض بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد اكتملت ملامحها، بعد ثلاث سنوات من الحديث المتواتر عنها. وقد تمَّ جمع الشقين السياسي والاقتصادي للخطة بعنوان: "السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"[1].

الإطار العام للخطة

جاءت الخطة، في شقيها السياسي والاقتصادي، في 181 صفحة، وتتضمن 22 قسمًا تغطي حزمة واسعة من القضايا، مثل: الطموحات المشروعة للطرفين، ومفهوم حل الدولتين، ووضع القدس، والسيادة، والحدود، والأمن، واللاجئون، والمعتقلون، والمعابر، وقطاع غزة، والتبادل التجاري. أما في الجانب الاقتصادي[2]، فإنها تشير إلى سعيها لتأمين استثمارات دولية بقيمة أكثر من 50 مليار دولار على مدى عشر سنوات، ضمن مقاربة لتحقيق اندماج اقتصادي إقليمي. وتشتمل الخطة على أربعة ملاحق، يتضمن الأول منها الخرائط المقترحة لحدود الدولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، ويعالج الثاني الاعتبارات الأمنية لإسرائيل، وخصوصًا لناحية سيطرتها المطلقة على منطقة غور الأردن، في حين يتضمن الثالث المعايير الأمنية التي ينبغي للدولة الفلسطينية المفترضة أن تلتزمها في محاربة الإرهاب. أما الملحق الرابع، فيرسخ السيطرة الإسرائيلية الأمنية المطلقة على الدولة الفلسطينية "منزوعة السلاح"، بما في ذلك حقها في التعامل المباشر مع أي تهديدات تراها داخل حدودها. كما أنه يؤكد سيطرة إسرائيل على المعابر الدولية مع كل من الأردن ومصر، فضلًا عن تحكمها في المياه الإقليمية للدولة الفلسطينية المقترحة.

أبرز بنود الخطة

1. طبيعة الدولة الفلسطينية

بعنوان فرعي "حل واقعي لخيار الدولتين"، تعرض الخطة على الفلسطينيين دولة منقوصة السيادة، مقيدة بحدود الأمن الإسرائيلي، منزوعة السلاح، مقطعة الأوصال، يصل بينها جسور وأنفاق تحت إشراف أمني إسرائيلي. لكن حتى هذه الدولة مشروطة باعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية، ورفض ما تعدّه إسرائيل "الإرهاب بأشكاله كافة" ومحاربته، والقبول بترتيبات خاصة تلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، بما فيها القيام بعمليات أمنية داخل حدود الدولة الفلسطينية. كما تشترط الخطة على الفلسطينيين القبول بالمسؤولية الأمنية الإسرائيلية وسيطرتها على المجال الجوي غرب نهر الأردن. وتلمح الخطة إلى مسؤولية الدولة الفلسطينية في التصدي لحركات المقاومة الفلسطينية؛ وهو ما يفهم منه الدفع إلى اقتتال داخلي فلسطيني - فلسطيني. وتشترط الخطة على الفلسطينيين، قبل قيام الدولة، بناء مؤسسات شفافة ومحاربة الفساد، وإصلاح النظام التعليمي و"وقف التحريض على الكراهية"، وعندها "إذا تم اتخاذ هذه الخطوات واستيفاء المعايير المنصوص عليها في هذه الرؤية، فإن الولايات المتحدة ستدعم قيام دولة فلسطينية".

2. الأرض والترانسفير

تقرّ الخطة بأن 87 في المئة من الأراضي، التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية، سيتم ضمها إلى اسرائيل. وفي حين سيعيش 97 في المئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية داخل الدولة الفلسطينية المقترحة، فإن الـ 3 في المئة المتبقين من المواطنين الفلسطينيين سيعيشون "ضمن جيوب فلسطينية داخل الأراضي الإسرائيلية، تخضع للسيادة الإسرائيلية[3]. ورغم أن الخطة تشدد على أنه لا ينبغي "اقتلاع الناس – عربًا أو يهودًا – من أراضيهم"، على أساس أن ذلك سيقود إلى فوضى واضطرابات أهلية، فإنها تطرح في المقابل ترانسفيرًا ديموغرافيًا لرفع العبء عن إسرائيل، وخصوصًا في منطقة المثلث، والتي تحددها الخطة بـ "كفر قرع، عرعرة، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، كفر برا، جلجولية"، وهي البلدات التي يقطنها فلسطينيون يحملون الجنسية الإسرائيلية.

وتفسر الخطة ذلك بأن هذه البلدات كان من المفترض أن تكون تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات الهدنة عام 1949، إلا أنها بقيت بيد إسرائيل لأسباب عسكرية، "تلاشت أهميتها منذ ذلك الحين". وتضيف الخطة بأنها تدرس إمكانية إعادة رسم الحدود الإسرائيلية، بحيث تصبح البلدات الفلسطينية في المثلث جزءًا من الدولة الفلسطينية، "خاضعة لقوانينها وأحكامها القضائية". وفي المقابل، تضم إسرائيل مستوطنيها ومستوطناتها في الضفة الغربية، المقامة على أراض الأصل أن تكون خاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية، بحسب قرارات الشرعية الدولية.

3. القدس

تنص الخطة على أن القدس ستبقى عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، ضمن حدودها البلدية القائمة اليوم، أما عاصمة دولة فلسطين فتكون في الجزء الشرقي من المدينة في المناطق الواقعة شرق الجدار الأمني القائم وشماله، بما في ذلك كفر عقب، والقسم الشرقي من شعفاط، وأبو ديس، ويمكن تسميتها القدس أو أي اسم آخر تحدده الدولة الفلسطينية. وقد أكد بنيامين نتنياهو بعد الإعلان عن الخطة بأن العاصمة الفلسطينية ستكون في أبو ديس التي تقع على بعد 1.6

كيلومتر شرقي البلدة القديمة في القدس[4]. أما الأماكن الإسلامية المقدسة، فإن الخطة تعيد طرح "الرعاية الدينية" الهاشمية الأردنية بدلًا من السيادة الفلسطينية، في حين تبقى السيادة المادية دومًا إسرائيلية. وتنص الخطة على أنه سيسمح للسكان الفلسطينيين المقيمين في القدس، "ما وراء خط الهدنة لعام 1949، ولكن داخل الجدار الأمني القائم بخيار من ثلاثة:

أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين.

أن يصبحوا مواطنين فلسطينيين.

أو الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل".

4. الحدود والأمن

تؤكد الخطة والخريطة المقترحة للدولة الفلسطينية أن غور الأردن سيبقى تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة وأن إسرائيل ستكون مسؤولة عن الأمن في كل المعابر الدولية إلى الدولة الفلسطينية، بما في ذلك معبر رفح، والذي سيتم وضع ترتيبات خاصة به بين إسرائيل ومصر. كما سيكون للبحرية الإسرائيلية الحق في منع واعتراض وصول الأسلحة والمواد المحظورة، التي تدخل في صناعة الأسلحة، من دخول دولة فلسطين بما في ذلك غزة. ومع أن الخطة تنص على حق الدولة الفلسطينية في تطوير ميناء خاص بها، وإمكانية الوصول إلى منشآت إسرائيلية محددة في ميناءي حيفا وأسدود، فإنها تضع ذلك كله تحت إشراف إسرائيلي. وبموجب الخطة، لن يكون لدولة فلسطين الحق في الدخول في اتفاقيات عسكرية أو استخباراتية أو أمنية مع أي دولة أو منظمة تهدد الأمن الإسرائيلي، "وهذا أمر تحدده إسرائيل". كما أنه لن يكون للدولة الفلسطينية الحق في تطوير قدرات عسكرية أو شبه عسكرية داخل أراضي دولتها أو خارجها. وسيكون من حق إسرائيل أن تقوم بعمليات اقتحام عسكرية لمناطق الدولة الفلسطينية في حال وجود أي تهديد أمني يستهدفها.

5. اللاجئون

تشدد الخطة على أن توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية ينبغي أن يتضمن إنهاء أي مزاعم تاريخية أو حقوقية للفلسطينيين، مثل "حق العودة". وتؤكد بوضوح أنه "لن يكون هناك أي حق في العودة، ولا استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل". فوق ذلك، تعتبر الخطة أن ثمة مشكلة لجوء يهودية كذلك متمثلة في اليهود الذين "طردوا من الدول العربية بعد وقت قصير من إقامة دولة إسرائيل"، وبأنهم يستحقون حلًا منصفًا "ينبغي أن يتم تطبيقه في إطار آلية دولية مناسبة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية". وفي هذا السياق، تؤكد الخطة أن "الإخوة العرب" للفلسطينيين "يتحملون المسؤولية الأخلاقية عن إدماجهم في بلادهم"، كما دمجت إسرائيل اللاجئين اليهود. وتشدد على أن اللاجئين المستقرين في أماكن دائمة لن يسمح لهم بالعودة والتوطين، بما في ذلك الانتقال إلى الدولة الفلسطينية، مع بقاء حق التعويض لهم ضمن آلية دولية خاصة. وتعرض الخطة ثلاثة خيارات على اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحظون بإقامة دائمة في أي مكان، هي:

أن يتم استيعابهم ضمن الدولة الفلسطينية المقبلة، ولكن ضمن قيود مشددة، مثل ضرورة وجود اتفاق بين إسرائيل والدولة الفلسطينية على معدل حركة اللاجئين من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة فلسطين. ويتحدد ذلك بناء على القدرات الاستيعابية الاقتصادية للدولة

الفلسطينية، وبما لا يشكل عبئًا على البنى التحتية، ولا يضاعف من التهديدات الأمنية لدولة إسرائيل.

أن يتم إدماجهم في البلدان المضيفة التي يقيمون بها حاليًا، وذلك مرهون بموافقة تلك الدول.

أن تقبل كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوطين 5 آلاف لاجئ كل عام على مدى عشر سنوات (بإجمالي 50 ألف لاجئ).

وتشدد الخطة على أنه مع توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية فإن وضعية اللاجئ الفلسطيني سوف تنتهي كصفة قانونية دولية، وبأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" ستنحل، كما أن الشق الاقتصادي من الخطة سيعمل على استبدال مخيمات اللجوء في الدولة الفلسطينية وتفكيكها لبناء مناطق سكنية جديدة.

توقيت الإعلان عن الخطة

في السياق العام، جاء الإعلان عن الخطة في ضوء مشكلات داخلية يتعرض لها كل من ترامب ونتنياهو؛ إذ يواجه ترامب محاكمة في مجلس الشيوخ تهدف إلى إقالته بتهم إساءة استخدام السلطة وعرقلة عمل الكونغرس. في حين يواجه نتنياهو تهمًا بالفساد منذ عام 2019. وكان الادعاء الإسرائيلي قدم لائحة اتهام ضده في اليوم نفسه الذي وقف فيه إلى جانب ترامب في البيت الأبيض لإعلان تفاصيل خطة السلام الأميركية. وسبق ذلك سحب نتنياهو لطلبه من الكنيست للحصول على حصانة من التهم الموجهة إليه، بعد أن تبين له أن الأغلبية سوف تصوت ضده، وسوف يخوض انتخابات الكنيست في آذار/ مارس 2020 متسلحًا بالخطة الأميركية المنحازة إلى إسرائيل، والتي تعزز سيطرتها على أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وتبقي القدس تحت سيادتها عاصمة موحدة لها.

لكن حتى لو فشل نتنياهو في الانتخابات المقبلة، فإن زعيم المعارضة، بني غانتس، أبدى حماسة مماثلة لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية، بما في ذلك المستوطنات اليهودية، إلى السيادة الإسرائيلية. بل إن غانتس وعد بأن يقوم بذلك بكفاءة أكبر من نتنياهو وحزب الليكود، آملًا بذلك اجتذاب أصوات اليمين. وبهذا الموقف أزال غانتس حاجزًا رئيسًا لم تكن إدارة ترامب تريد تجاوزه حتى لا تتهم بدعم مرشح على حساب آخر. وهو ما مكن بدوره واشنطن من دعوة غانتس أيضًا للقاء ترامب، للاطلاع على تفاصيل الخطة قبل يوم من إعلانها، وحصلت على موافقته عليها.

وقد أخذت إدارة ترامب في الحسبان معطى آخر؛ فهي تريد الاستفادة من الانقسام العربي، والتفات جزء من العرب للصراع مع إيران، واستعداد بعضهم العمل مع إسرائيل لمواجهة طهران. كما يبدو أن إدارة ترامب تراهن على ضغط بعض الدول العربية على الفلسطينيين مع الوقت حتى يجلسوا إلى طاولة المفاوضات على أساس الخطة المقترحة[5]. ولعل في حضور سفراء الإمارات والبحرين وعُمان في واشنطن مراسيم الإعلان عن الخطة في البيت الأبيض، وردود فعل السعودية ومصر الداعية إلى التفاوض تحت رعاية أميركية، ما يؤكد حسابات إدارة ترامب.

خاتمة

تروج إدارة ترامب لمشروع تسوية وضعه اليمين المتطرف في إسرائيل قبل سنوات. وهي تقدمه مع تعديلات طفيفة كأنه مقترح أميركي، مستفيدة من ظروف الانقسام الفلسطيني

والعربي، فضلًا عن افتقاد القيادة الفلسطينية لاستراتيجية واضحة تعتمدها في التصدي لهذا المشروع الذي تم تنفيذ الجزء الأكبر منه خلال السنوات الثلاث الماضية. ورغم الظروف التي تبدو مواتية لتنفيذه أميركيًا وإسرائيليًا، فإن الرهان يبقى كما كان دائمًا على الرفض الشعبي، وعلى عدم قبول أي طرف فلسطيني بهذا الطرح أو إعطائه شرعية في أي ظرف.

الهوامش:

[1] " Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," The White House, 28/1/2020, accessed on 3/2/2020, at: https://bit.ly/2tnPcV7

[2] "ورشة المنامة و'خطة السلام' الأميركية: لماذا فشلت حال إطلاقها؟"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/7/1، شوهد في 2020/2/3، في: https://bit.ly/31v0sff

[3] مالك سمارة، "بنود 'صفقة القرن': 'ترانسفير' ديمغرافي و'قدس' جديدة بين أبو ديس وشعفاط"، العربي الجديد، 2020/1/29، شوهد في 2020/2/3، في: https://bit.ly/2uXOyhw

[4] ستيفن فاريل، " نظرة فاحصة - ما هي خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط؟"، رويترز، 2020/1/29، شوهد في 2020/2/3، في: https://bit.ly/2udJupi

[5] Jared Kushner, "A Pivotal Moment in the Middle East," CNN, 29/1/2020, accessed on 3/2/2020, at: https://cnn.it/2OkP288

صفقة القرن معدومة (216 مخالفة للقانون الدولي)

كما يكتب عبدالكريم شبير

ان صفقة القرن تعتبر معدومة من الناحية القانونية، حيث انها لاتستند الى اى اساس من القانون الدولى الانسانى ،او القانون الدولى لحقوق الانسان، او للقانون الجنائى الدولى، او لميثاق الامم المتحدة، او للقرارات الاممية الصادرة عن الامم المتحدة، سواء مجلس الامن او الجمعية العامة للامم المتحدة،او المنظمات التابعه لها ، او الفتوى التى اصدرتها محكمة العدل الدولية بخصوص عدم شرعية جدار الفصل العنصرى، وعلية فان القيادة الفلسطينية مع المجموعة العربية، وعلى راسها دولة الكويت الشقيقة، تقدمت الى مجلس الامن بمشروع قرار، بعرض صفقة القرن على مجلس الامن ، لاخذ قرار بعدم قانونية وشرعية هذه الصفقة الفاسدة، لمخالفتها للقانون الدولى بكل فروعه، وللفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولى، ولمخالفتها للقرارات الاممية.

إن صفقة القرن الفاسدة والتي قدمها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وبحضور رئيس وزراء الكيان الصهيونى بنيامين نتنياهو تضمنت مئات الخرقات، والانتهاكات للقانون الدولي.

ان هذه الخروقات اوجبت على المجموعة العربية و برئاسة دولة الكويت الشقيقة، بتقديم مشروع قرار بالتنسيق مع دولة فلسطين، للتصويت علي هذه الصفقة الفاسدة في مجلس الأمن، ضد هذه الصفقة الفاسدة، والتى تحتوي على العديد من الانتهاكات والخروقات الصارخة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي الدولي. اضافةً الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

من هذا يتضح للعيان ومن خلال النظره الاوليه لهذه الصفقة الفاسدة ، بأنها تهدف الى مخالفة أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، وهى بهذا الشكل سوف تؤدى إلى تدمير منظومة الأمم المتحدة وميثاقها واهدافها، التى انشئت من اجلها وأهمها السلم والامن الدوليين، ومنظومة الدول القائمة على احترام القانون الدولي، وشرعنة مخالفات القانون الدولى، ومنظومة القرارات الصادرة عن أعضاء الأمم المتحدة بخصوص القدس ، فأن الصفقة الأميركية الفاسدة خالفت جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي مجملها ما يبلغ عددها مايقارب عشرون قراراً، وبالتالي احتوت الصفقة الفاسدة على عشرين جزءاً، حاول فيها شرعنة مايقارب ستون مخالفة قانونية دولية.

ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة العديدة، فان الكيان الصهيونى لايتمتع بأي حقوق سيادية على الاراضى المحتلة خاصة القدس الشرقية، وهى جزء من الضفة الغربية، وبالتالي فهي تعتبر أرضاً محتلة، كما نصت على ذلك القرارات الدولية.

إن ضم الكيان الصهيونى للقدس الشرقية من جانب واحد هو اجراء غير قانونى ،وهو منعدم وباطل ولا يرتب اي اثر قانونى، فالكيان الصهيونى قام عام 1967 بضم القدس الشرقية، ومرة أخرى في عام 1980 عندما اصدر القانون الأساسي، وهذا اجراء غير قانوني، وهو بشكل واضح باطل لمخالفته للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة، ولم يعترف به المجتمع الدولي.

أما فيما يتعلق بالحدود والاستيطان والضم، فأننا نؤكد ايضآ بأن المخالفات الأساسية التي احتوتها الصفقة الفاسدة تضمنت حوالي ثلاثون جزءاً ، والذي ما يشكل تسعون خرقاً وانتهاكآ لنصوص القانون الدولي.

ان الضم للاراضى المحتلة محظور بموجب المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 حيث اكدت بعدم جواز ضم الأراضي والاستيلاء عليها بالقوة، وكذلك نصت على أن يمتنع الأعضاء في علاقاتهم

الدولية عن التهديد باستخدام القوة، أو استعمالها ، وان النزاهة أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة يعتبر غير جائز .

ان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 لعام 1967 شدد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، ويدعو إلى انسحاب "القوات المسلحة الإسرائيلية" من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

إن الضم من جانب واحد لأي جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق الفلسطينية في انهاء الاحتلال

وتقرير المصير ، واقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس الابدية .

أما فيما يتعلق بالمستوطنات فاننا نؤكد بان جميع قرارات مجلس الأمن قد اكدت على عدم شرعية المستوطنات، خاصة قرار 2334 و 446 و 452 و 465 و 471 و 476، وهى جميعاً تعتبر أن المستوطنات ليس لها أي صلاحية قانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، حيث نصت فى البند 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة: بأنه "لا يجوز لدولة الاحتلال ترحيل، أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" وأضافت فى البند 53 من نفس الاتفاقية : بأنه "يحظر أي تدمير من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لممتلكات حقيقية أو شخصية ... للدولة أو للسلطات العامة الأخرى ... إلا في حالة الضرورة القصوى لهذا العمليات العسكرية".

أما فيما يتعلق بالأمن فان صفقة ترامب الفاسدة تحتوي على اثنى عشرة جزءاً تقريباً ما يشكل سته وثلاثون مخالفة للقانون الدولي،

وفيما يتعلق باللاجئين فأن "صفقة ترامب الفاسدة احتوت على ما يقارب ستة أجزاء تساوي ما يعادل ثمانية عشرة خرقاً لحقوق اللاجئين وفقاً للقانون الدولي

وللقانون الدولي العرفي، فإن حق العودة هو حق فردي وجماعي، حيث اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 بحق العودة، وذكرت أنه "... يجب السماح للاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم، والعيش في سلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن، بشرط أن يكون لهم الحق فى التعويض، ويجب أن تدفع مقابل ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة وخسارة أو تلف الممتلكات، والتي ينبغي بموجب مبادئ القانون الدولي أو في حقوق الملكية، أن تجعل الحكومات أو السلطات مسؤولة.

اما فيما يتعلق بالأسرى فهنالك عشرة أجزاء من الخطة تتعلق بالأسرى ، والتي تؤدي في مجملها الى ثلاثون مخالفة تقريباً وفقا لأحكام القانون الدولي.

وعلية يمكن للعالم المتحضر اليوم ان يثبت بانه مع ميثاق الامم المتحدة، ومع الاهداف الاساسية التى انشئت من اجلها هذه المنظمة الدولية، وما صدر عنها من قرارات امية، وان تصبح الولايات المتحدة والكيان الصهيونى فى عزلة دولية، ومن ثم يتحرك الرأى العام الامريكى ضد هذه الصفقة الفاسدة، ويقوم الشعب الامريكى بمحاسبة ترامب رئيس الادارة الامريكية، الذى تسبب بهذه الخروقات، والانتهاكات للقانون الدولى، واساء الى سمعة ومكانة الولايات المتحدة الامريكية ، والتى تعتبر اكبر دولة عظمى فى العالم، وهى احد الدول الكبرى التى سعت الى سعت لتأسيس الامم المتحدة، للحفاظ على السلم والامن الدوليين، وانهاء الاحتلال وتقرير المصير الى كل شعوب العالم .

بقلم د.عبدالكريم شبير الخبير بالقانون الدولى

صفقة القرن في ضوء القانون الدولي العام

الدكتور عادل عامر

مقدمة: -

أن الخطة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تظهر إصراراً على تجريد الفلسطينيين من حقوقهم بما ينتهك القانون الدولي. لأنها توفر الخطة الأمريكية المعلنة "بيئة لمزيد من المعاناة والانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

لأنها انحازت لجانب واحد هو "إسرائيل"، خاصةً بمنحها سيادة كاملة على القدس والضوء الأخضر لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية، وفرض سيادتها على الكتل الاستيطانية الكبرى".

لا شك أن المتتبع للشأن الدولي الحالي يدرك أنه ثمة متغيرات تعصف بالجغرافيا السياسية – الجيوبولتيكا – للشرق الأوسط وتغير من تركيبتها الحالية في تواطؤ مع قوى محلية وأجنبية بغية المسح الكلي للساكنة الأصلية وتأهيلها بسكان جدد وعقيدة جديدة كما هو الحال في سوريا وفلسطين،

كل ذلك من أجل تحقيق مشروع "إسرائيل" الكبير الذي تنوي إقامته من نهري دجلة والفرات بالعراق وسوريا إلى نهر النيل بالسودان ومصر. للسيطرة على منابع المياه، فأول من يدرك بالحروب المستقبلية هم الساسة الإسرائيليين،

فحسب نظريتهم التنبؤية أن يمتلك المياه يملك العالم. إذن فالحرب المقبلة حرب مياه بالأساس، باعتبار الماء مورد اقتصادي وطاقي حيوي مهم،

لذلك تسارع "إسرائيل" الزمن بغية توسيع مشروعها الكبير وتعيين حلفاء لها مع ضمان بقائهم في الحكم من أجل خدمة أهدافها التوسعية.

ويعتبر "ذلك يشكل مخالفة للقرارات الدولية التي تعتبر الاستيطان غير قانوني وغير شرعي، ويجب إزالته بما في ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 في ديسمبر2016".

تتناقض صفقة القرن مع قرارات مجلس الأمن 242 و338 و193 التي تدعو "إسرائيل" إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 كوسيلة لتعزيز عملية السلام بين الجانبين.

ويشكل فشل "إسرائيل" في تحقيق مطلب الانسحاب من الأراضي المتنازع عليها (؟!-هي أراضي محتلة-مركز الانطلاقة للدراسات) اتجاهاً ينطوي على تمرد وإهمال لقرارات السلام الدولية. كما أنه يحرم اللاجئين الفلسطينيين عملياً من ممارسة حق تقرير المصير كما هو منصوص عليه في القرارات.

أن الفشل في معالجة قضية أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني بطريقة مسؤولة وعادلة هو قصور في الاقتراح، وتهرب إنساني مأساوي، ما يجعل فرص تحقيق السلام بموجب الخطة أمراً مستبعداً. لان أي خطة لا تستند للقانون الدولي،

الذي يضمن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، سيكون محكوماً عليها بالفشل.

الخطة والحماية الإسرائيلية

تسعي إعلان الخطة الأمريكية إلى توفير مظلة حماية "لإسرائيل" وحرمان الفلسطينيين من العدالة بعد إعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر الماضي، **أن التحقيق الأولي حول فلسطين انتهي إلى ارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن التحقيق ينبغي أن يجرى بمجرد تأكيد اختصاص المحكمة الإقليمي.**

تقترح صفقة القرن خطة تعطي جزءاً صغيراً من الضفة الغربية للفلسطينيين، وتضع استراتيجية لنقل ملكية القدس إلى "إسرائيل" مع وعد بإنشاء عاصمة جديدة لفلسطين في جزء من الأرض المتبقية.

ولعل الجزء غير الاعتيادي من الصفقة هو الكيفية التي تحاول بها تحاول **دفن قضية اللاجئين** الفلسطينيين. وبالنظر إلى هذه التشوهات الكبيرة، فإن الصفقة تنطوي حتماً على مخالفات قانونية جسيمة، والتي يمكن أن تبرر رفض العرب لها. وإذا ما أُخذت من منظور القوانين الدولية، فإن هذه الصفقة غير قانونية.

تتناقض صفقة القرن مع قرارات مجلس الأمن 242 و338 و193 التي تدعو "إسرائيل" إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 كوسيلة لتعزيز عملية السلام بين الجانبين.

ويشكل فشل "إسرائيل" في تحقيق مطلب الانسحاب من الأراضي المتنازع عليها (هي أرض محتلة وليس متنازع عليها-مركز الانطلاقة للدراسات) اتجاهاً ينطوي على تمرد وإهمال لقرارات السلام الدولية. كما أنه يحرم اللاجئين الفلسطينيين عملياً من ممارسة حق تقرير المصير كما هو منصوص عليه في القرارات المذكورة أعلاه.

للتأكيد على مصداقية مثل هذه القرارات، تدعم المؤسسات الدولية والإقليمية على حد سواء الموقف الفلسطيني في هذا الصدد، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

مع ذلك، وبوجود الفريق الكامل المحيط به من المستشارين الأمنيين والاستخباراتيين، من الصعب تصور أن لا يتراجع الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن سعيه إلى انتهاك هذه القرارات والقوانين الدولية.

من الواضح من محتويات الصفقة أن **ما يريده دونالد ترامب يشكل مخالفة صريحة للقرارات الدولية المذكورة** التي صدرت من أجل تحقيق التعايش السلمي. ويدعم الرئيس ترامب المؤامرة الرامية إلى تجريد الفلسطينيين من أراضي الأسلاف ومن الموارد، مثل طبقات المياه الجوفية ومخزونات الغاز، بانضمامه إلى عصابة "إسرائيل" وغيرها من المتعاطفين الأميركيين والصهاينة، من أجل الحصول على منافع فردية.

من خلال خرق قرارات مجلس الأمن، يأمل ترامب في القضاء على أعداء الولايات المتحدة، مثل إيران والجماعات الإرهابية، عن طريق توحيد الدول العربية ضد الطوائف الإرهابية المنظمة. وعلى الرغم من أن الأهداف النهائية لهذه الأجندة قد تكون جيدة،

فإن الوسائل تبقى غير أخلاقية واستفزازية، خاصة إذا كانت تنطوي على **تجريد فلسطين من السلاح، وحرمان مواطنيها من فرصة الارتباط بثقافتهم وأداء عباداتهم في القدس بحرية**. كما أن الصهاينة والمتطرفين الأميركيين الذين يدفعون في اتجاه تطبيق صفقة القرن غير العادلة يعارضون أيضاً ما نصت عليه اتفاقية أوسلو للعام 1993، والتي صادقت عليها الأمم المتحدة أيضاً. ما هي إلى تأكيد إصرار أمريكا في دعمها ل"إسرائيل" كالعادة وما هي الى انتهاك آخر لفلسطين ولحقها الشرعي في الاستقلال. **وهي صفقة قرن صحيح. ولكن بالنسبة للغرب فقط. صفقة ستزيد من تغلغلهم في الشرق الأوسط وستزيد من قوة "إسرائيل" ولكن في الحقيقة بالنسبة لفلسطين ستكون كارثة القرن او خسارة الدهر** لا أرى أي استفادة لفلسطين من هذه الصفقة. تفقد حقها في التصرف في شؤونها الداخلية وفي تأسيس جيش وفي الدفاع عن نفسها وستضطر لتدفع للدولة المحتلة مقابل حمايتها والدفاع عنها.

كيف يختاروا لها عاصمة ويلقبوها بدولة وهم نزعوا عنها حق تأسيس جيش وتقرير سياستها... أي دولة بدون قوى عسكرية لن تستطيع صد اي هجوم ضدها والذي سيكون اولها هجمات الكيان الصهيوني... كيف سأدفع حق الدفاع عن حدودي وشعبي للطرف المسؤول عن إلحاق الضرر بي. كالعادة دول عربية وإسلامية بلا اي دور ولا اي خطوة

القضية الفلسطينية في رأيي قضية مبدأ. أكثر من أنها قضية دولة محتلة فقط. هي قضية تلخص حقيقة الدول العظمى تلخص لك حقيقة القانون الدولي الذي يرتلونه على مسامعنا كل مرة تحدد لك ميزان القوة وترتيب العالم الحقيقي. دول قوية... دول مساندة. دول محايدة لن تستفيد شيء ولكن لا تريد خسارة أي شيء أيضا. ودول بلا قيمة ولا مبدأ دول فاشلة.

تفاصيل صفقة القرن

زعم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن خطة السلام في الشرق الأوسط تقدم حلًا واقعيًا للدولتين، وذلك في معرض حديثه عن خطته للسلام، والمعروفة إعلاميًا بـ "صفقة القرن". أن يتحقق سوى بالتفاوض بين الطرفين المعنيين -أي الإسرائيليين والفلسطينيين-وبوساطة نزيهة، وبالتالي فإن محاولة فرض أية حلول بهذه الطريقة لن يُكتب لها النجاح، مُشدداً على أن الموقف الفلسطيني من الصفقة سيُمثل العامل الحاسم في تشكيل الموقف العربي الجماعي.

تنص هذه الاتفاقية على إيجاد حلول ودية وسلمية من خلال مشاركة جميع الأطراف المتنازعة حول طاولة المفاوضات. ويبدو أن صفقة القرن التي تقترحها الولايات المتحدة الآن من خلال الرئيس ترامب محكومة بقدر الفشل مسبقاً، لأن معظم المتحدثين باسم الولايات المتحدة يعلنون صراحة أن هذه الصفقة سوف تُنفذ بموافقة الفلسطينيين أو من دونها.

لكن هذا الموقف لا يجسد النوايا التي انطوت عليها اتفاقية أوسلو للعام 1993، مما يجعل الصفقة المقترحة غير قانونية، وهو ما يوفر المبررات لرفض الصفقة جملة وتفصيلاً، على أساس المظالم السياسية والتاريخية التي تنطوي عليها، بالإضافة إلى مخالفتها للاتفاقيات الدولية.

تضم الصفقة مخالفة أخرى للقانون الدولي، والتي تتعلق بحق اللاجئين في العودة إلى أرض أجدادهم. وقد عاش الفلسطينيون كلاجئين في فلسطين المحتلة وفي دول أخرى كأجانب، أوكمواطنين من الدرجة الثانية.

منذ العام 1948، استمر الفلسطينيون في التنقل بين العديد من الدول، من بينها الأردن وسورية ولبنان ومصر وفنزويلا وجنوب إفريقيا وغيرها، وهو ما زاد من تعقيد أزمة اللاجئين من حيث التعريفات القانونية. ولكن، حتى مع أن معظم هؤلاء الفلسطينيين يعيشون في بلدان مختلفة كلاجئين، فإنهم يظلون محميين بموجب القوانين الدولية التي تدعم حق تقرير المصير.

وهكذا، كان عملاً غير أخلاقي من جانب الولايات المتحدة أن تعمد، من خلال الرئيس ترامب، إلى سحب المساعدات الأميركية التي مولت التعليم والتشغيل والعلاج للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. وكان هذا التحرك خطة تهدف إلى إجبار فلسطين على الاستجابة للدعوة إلى القبول بصفقة القرن المشكوك فيها على أساس الإكراه، وهو أمر غير قانوني في حد ذاته.

في حال تطبيقها، يمكن أن تكلف صفقة القرن الفلسطينيين مليارات الدولارات الأميركية في شكل الأموال السائلة والموارد والأصول المكافئة. وعلى سبيل المثال، تأمل "إسرائيل" في امتلاك حوالي 61 % من أراضي الضفة الغربية إذا تم فرض تطبيق الصفقة كما هي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتولى القوات الإسرائيلية الجزء الأكبر من وظائف الدفاع بعد نزع سلاح الفلسطينيين، مخلفة وراءها فرص عمل أقل للسكان الأصليين.

ومن المتوقع أيضاً نقل الموارد في شكل الغاز والمياه إلى الإسرائيليين الذين سيستفيدون بالكامل من الصفقة. وإلى جانب ذلك كله، سوف تستفيد الولايات المتحدة من تطبيع العلاقات مع الدول العربية بينما تستهدف أعداءها السياسيين، بما في ذلك الجماعات الإرهابية المنظمة. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين سوف يستفيدون جزئياً من البنية التحتية الموعودة في قطاع غزة والضفة الغربية، فإن مثل هذه المنافع لن تكون مماثلة مطلقاً للخسارة في الفرص والأراضي، وكذلك رمزهم الديني المتجسد في القدس، المدينة المقدسة.

دور الصفقة ومهندسها

من المفارقات أن يلعب أشخاص مثل جاريد كوشنر، مع صهاينة آخرين مثل جاسون غرينبلات وديفيد فريدمان، دور صياغة هذه الصفقة، وكأن الفلسطينيين غير موجودين. وكان كوشنر ونظراؤه قد تفاخروا في وقت سابق بتمويلهم للمستوطنات غير الشرعية التي يقيمها الإسرائيليون على الأراضي الفلسطينية المتنازع عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن كوشنر هو صهر الرئيس ترامب الذي يسعى إلى دفع أجندة والد زوجته بدلاً من ضمان تحقيق العدالة من خلال صفقة القرن. كما تم استخدام كوشنر لإيصال فكرة أن دور الفلسطينيين في الصفقة هو التنفيذ فحسب،

وأن وجهات نظرهم باطلة ولا قيمة لها. لا يمكن التفكير في مثل هذا الشخص لتسهيل صياغة صفقة من هذا الوزن. وكان من الممكن السماح للفلسطينيين بتقديم تصور خاص بهم للتداول حول احتياجات البلد بدلاً من السماح بالأذى المتعمد المتصوَّر الذي يدفعه كوشنر وفريقه من الصهاينة. من خلال اقتراح صفقة القرن،

أمِلت "إسرائيل" في الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضي اللاجئين الفلسطينيين. كما كانت "إسرائيل" تأمل في سرقة السيادة الفلسطينية تماماً من خلال نزع السلاح بجوار حدودها والاحتفاظ بسيطرة كاملة على الدويلة الصغيرة.

ومن خلال تطبيع العلاقات مع جميع الدول العربية، أمِلت الولايات المتحدة أن تتاح لها فرصة لمحاربة الإرهاب والاحتفاظ بقوة متفوقة في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه الأسباب ربما تكون معقولة، فقد كانت الوسائل غير أخلاقية وغير قانونية، مما جعل صفقة القرن بأكملها خارجة على القانون في مجملها.

ربما تبرز أبعاد صفقة القرن بشكل أكثر وضوحا بعد أن تنتهي الانتخابات الاسرائيلية، لكن الأمر المؤكد أن هناك قضايا عالقة تنتظر حلولا طويلة الأجل، مثل قضية القدس والمستوطنات واللاجئين، وهي مهمة عسيرة وشاقة بلا شك لمن يريد الوصول لسلام دائم بين "اسرائيل" والفلسطينيين.

كما أن الدولة – حال الكيان الإسرائيلي – تستمر في النمو حتى تصل إلى عملية الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فما يقع اليوم من صراع إقليمي ومحلي ما هو إلا تنفيذ لسياسة "إسرائيل" التوسعية أو ما يصطلح عليه حاليا بصفقة القرن التي تعرف لدى الساسة الأمريكيين بعملية السلام في الشرق الأوسط،

لكن عمليا هي حرب جديدة وطويلة الأمد لم ولن تنتهي إلا بانصهار أجزاء من الدول في دول أخرى وإعادة رسم الخريطة السياسة للعالم الجديد حسب المخطط الصهيو-أمريكي، هذه المعادلة العكسية تجعل التحليل لهذا الوضع يصعب حله لأنه حمال لأوجه متعددة، فلم تجد الولايات المتحدة الأمريكية حلا له إلا باعتماد صفقة القرن التي جاء بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب،

فما جذور هذه الصفقة؟ وما تأثير ذلك على العلاقات الدولية؟

تحمل صفقة القرن بنودا لا علاقة لها بحقوق الإنسان الكونية وضوابط الشرعية الدولية، بل تتضمن حمولة تجارية ترامبية (نسبة لدونالد ترامب رئيس الو م أ) ودلالات لها ارتباط بمنطق الصفقات ومنطق الربح والخسارة، أما في الدلالة العملية لهذه الصفقة فهي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر شطب قضية اللاجئين وضم مدينة القدس، وتمكين الاحتلال الإسرائيلي من بناء جديد للمستوطنات واستصدار أراضي أخرى مما تبقى من الأراضي المحتلة، ثم تفكيك الوحدة الفلسطينية عن طريق فصل فلسطينيي الشتات عن فلسطينيي الداخل،

وأخيرا فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ونزع سلاح المقاومة الفلسطينية، والاعتراف بدولة إسرائيل، كل ذلك يتم عن طريق ضخ مليارات الدولارات من دول الخليج لتنزيل الصفقة مقابل حمايتهم وضمان بقائهم في الحكم.

إن المتأمل في قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتعلق باعتراف الو م أ بالقدس عاصمة ل"إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، يجد نفسه أمام مساءلات مصيرية حادة حول طبيعة ومستلزمات الموقف العربي الفلسطيني الذي يتناسب مع هذا القرار المشؤوم كتجربة أولية لصفقة القرن.

فمن المنظور الدولي فإن هذه الصفقة غير قانونية وتنطوي على مخالفات قانونية جسيمة، وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن منها قرار رقم 242، وقرار حـــديث عدد 2334 صادر بتاريخ 2016 القاضي بإنهاء المستوطنات بالأراضي الفلسطينية.

فهذه الصفقة ترتكز على القوة وعدم الالتزام بالقانون الدولي ومواثيقه خاصة حق تقرير المصير والتحرر من الاستعمار وحظر العنصرية والتمييز وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة والعدوان، واعتبار الاحتلال لأراضي الغير حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء الاحتلال، ولا تبطل سيادة الشعب بل توقفها مؤقـــــتا.

يعتبر القانون الدولي المعاصر قانون التعايش السلمي بين الدول المختلفة، وقانون الدفاع عن الشعوب المضطهدة وحمايتها، وقانون النضال الوطني التحرري الذي تقوده الشعوب الخاضعة تحت الاستعمار ونيران الاحتلال الأجنبي بغية تقرير المصير وتحقيق الحرية والاستقلال.

وهذا ما يميز القانون الدولي المعاصر عن القانون الدولي التقليدي، حيث تقضي النظرية العامة للقانون الدولي المعاصر بوجود ثلاثة أنواع من الأشخاص الدوليين ضمن تصنيف هذا القانون، فإلى جانب الدول ذات السيادة والإضافة للمنظمات الدولية،

تعتبر أيضا الشعوب المكافحة من الحرية والاستقلال وتقرير المصير ممثلة بحركات التحرر هي من ضمن أشخاص القانون الدولي، وعلية وبما أن فلسطين يشكلون شعبا يقاوم من اجل تقرير المصير بناءا على التوصية رقم 2526 بتاريخ 1974 الصادرة من طرف الأمم المتحدة،

فان كافة الشروط تتوفر به طبقا لقواعد القانون الدولي التي تتلخص بالنقاط التالية:

1 ـ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها، وهذا الشرط ينعكس بشكل واضح على نموذج نضال الشعب الفلسطيني المكافح من اجل تقرير مصيره وبناء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

2 ـ وجود الممثل الشرعي والوحيد الممثل في منظمة التحرير الفلسطينية والمعترف بها دوليا وعربيا وتتوفر على عضو مراقب داخل الأمم المتحدة منذ تاريخ 1974.

3 ـ شرعية النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي فوق أرضها الفلسطينية، وفقا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني.

4 ـ يجدر الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت بتاريخ 7يونيو1982 بتوجيه نداء ورسالة خطية إلى مجلس الاتحاد السويسري، يتضمن إعلان منظمة التحرير الفلسطينية التزامها التام بتطبيق اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 وكذلك للبروتوكولين الإضافيين لسنة 1977 أثناء الصراعات المسلحة التي تعتبر طرفا فيها.

يعتبر القانون الدبلوماسي الدولي هو من أهم القوانين فعالة التي يجب استخدامها من طرف الجانب الفلسطيني كسلاح لتحسين وضعيته الدبلوماسية والسياسية، ورفع مستواه التمثيلي من منظمة إلى مستوى دولة).

منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للفلسطينيين

إن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلا شرعيا ووحيدا لإرادة الشعب الفلسطيني، بمجموعة من التوصيات والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وعن مجلس الأمن وعن منظمات دولية مختلفة، هو انتصارا دبلوماسيًا بعد حصولها على عضو مراقب في الأمم المتحدة بنص القرار رقم 3210 الصادر بتاريخ/1974/10/14، والذي ينص على (أن الجمعية العامة للأمم المتحدة

إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة)، وبذلك نلاحظ أن هذا القرار قد أكد أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في القضية الفلسطينية،

وتبعا لذلك دعيت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني لحضور اجتماعات الأمم المتحدة، ومع هذا الاعتراف قامت المنظمة بفتح مكاتب لها في العديد من الدول الأجنبية المختلفة، حيث توالت الاعترافات بها، وأصبح المجتمع الدولي ينظر لها بطريقة مختلفة عن فترة ما قبل الاعتراف بها في الأمم المتحدة سنة 1974.

حيث قامت العديد من الدول المستضيفة لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت لا تتمتع بصفة رسمية أو دبلوماسية، وكانت فقط تربطها علاقات قنصلية، أو علاقات صداقة بمنظمات المجتمع المدني هناك، برفع المستوى التمثيلي إلى مستوى سفارة وعلى رأس هذه الدول الاتحاد السوفيتي سابقا، وكذلك العديد من الدول العربية والأجنبية.

وقد اتخذ مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة الرباط بالمغرب بتاريخ 1974- 10 -26، قراره التاريخي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الأمر الذي أعطى أهمية قانونية ودبلوماسية كبرى لهذا الاعتراف الأممي إلى شخص منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرت في حالة دولة طور التكوين، والتي تعد من أهم مفاهيم التطور للنظرية العصرية الحديثة للقانون الدولي،

التي لا تختلف كثيراً عن الدولة المستقلة ذات السيادة القائمة فعلا على أرض الواقع، إلا أنها بدلا من أن تتمتع بسيادة الدولة،

فإنها تتمتع بسيادة الشعب الوطنية، والتي ستتحول أوتوماتيكيا إلى سيادة الدولة مع انتهاء مرحلة تكوينها وتحرير أراضيها من الاحتلال. وبإسقاط هذه النظرية على الواقع الفلسطيني الذي لا يزال يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين فأراضي الدولة الفلسطينية هي المعترف بها على حدود 1967 بناءاً على قرار التقسيم 181 والتي تتجلى في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، أما السكان فهم أولئك القاطنون في هذه المناطق قديما بشكل ثابت، إضافة إلى اللاجئين الذين سيعودون إلى أرضهم وممتلكاتهم وديارهم ضمن هذه المناطق التي كفلت لهم حق العودة الأمم المتحدة بقرار 194 الصادر سنة 1974.

أما بالنسبة للعنصر الثالث فيتمثل في سيادة الشعب الفلسطيني الوطنية والتي ستتحول إلى سيادة الدولة بعد زوال وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحرية والاستقلال.

وعليه نرى أنه تم ابتكار مبدأ حالة الدولة في طور التكوين كصورة مجازية للدولة كاملة السيادة، وذلك لغايات العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي ما بين الدول كاملة السيادة، وغيرها من أشخاص القانون الدولي حين تثبت لهم هذه الصفة، وأهمها الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال وتقرير المصير، ورفع تمثيلها الدبلوماسي في علاقاتها الدبلوماسية مع غيرها من الدول كاملة السيادة.

إن مباشرة التمثيل الدبلوماسي بين الدول أو حركات التحرر الوطني، يقتضي الاعتراف المتبادل والمسبق فيما بينهم، وأن عملية إيفاد البعثة الدبلوماسية من الدولة المرسلة إلى الدولة المستضيفة يبقي حق من حقوق هذه الأطراف بالموافقة أو الرفض أو الاعتراض على أعضاء البعثة الدبلوماسية التي لا يمكن ان تباشر عملها وحقها في الامتياز الدبلوماسي إلا بعد اعتراف متبادل بين الحكومتين، يعبرون فيها بشكل واضح وصريح عن رغبتهم في بناء وإقامة علاقات دبلوماسية متبادلة. طبقا لاتفاقية فينا سنة 1961.

وبخصوص الواقع الفلسطيني في هذا الشأن ، فقد **كان إعلان المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته الـــ 19 في الجزائر، وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين سنة 1988 في شقها المعنوي والسياسي والقانوني ،رفع الوضع القانوني الدولي للمناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967 من مجرد أراضي فلسطينية محتلة إلى مستوى دولة فلسطين المحتلة ، وعلى اثر ذلك الإعلان أخذت الدول المختلفة تعلن اعترافها الصريح والضمني بالدولية الفلسطينية، وتماشيا مع هذا الإعلان بوشر بتطبيق أحكام القانون الدبلوماسي الدولي، وبدأت الدول تستبدل مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية بسفارات لدولة فلسطين,**

حيث أخذت هذه السفارات ترتبط مباشرة بوزارة الخارجية وأعلى المؤسسات الحكومية لهذه الدول، وذلك بعد خطاب الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف بتاريخ /13/كانون الأول/1988.

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأكثرية 104 أصوات بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967 ورفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من مجرد عضو مراقب إلى عضو مراقب لدولة محتلة، وتماشيا مع هذا الوضع الجديد استبدلت يافطة منظمة التحرير في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بيافطة أخرى كتب عليها فلسطين بدلا من منظمة.

وبعيدا عن الخلاف القائم حول الوجود الفعلي للدولة الفلسطينية ، والادعاءات التي تفيد بان الدولة الفلسطينية هي دولة على ورق ، وأن الإعلان عن دولة لا يخلق دولة ، والادعاءات المتقابلة لهذه الادعاءات بين مؤيد ومعارض من فقهاء القانون الدولي ، إن ما يهمنا في هذا الموضوع هو الجانب القانوني الدولي الذي يعتبر الدولة الفلسطينية تخضع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، و تطالبه بالانسحاب من هذه الأراضي المحتلة عبر العديد من القرارات الدولية ، مع التأكيد أن الاعتراف بالدول من قبل أعضاء المجتمع الدولي هو اعتراف كاشف وليس منشأ للدولة. تباينت ردود الفعل الدولية على تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح رفع مستوى التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية إلى صفة دولة مراقب غير عضو، فبينما انتقدت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وكندا الخطوة، ثمنت دول أخرى التصويت الأممي، بالتزامن مع دعوات إلى طرفي النزاع لاستئناف المفاوضات.

النقل القسري والجماعي

فالمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أرض أخرى، إلا في حال أن يكون هذا في صالحهم بهدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة.

وبالرجوع لنظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وخاصة المادة السابعة في بندها (د) الذي جاء فيه:" إبعاد السكان أو النقل القسري للســـكان، متى ارتكب في إطار هجوم واسع، أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، يشكل جريمة ضد الإنسانية " فإننا نكون أمام جريمة ضد الإنسانية تساءلنا جميعا.

وبموجب المواد 6 و7 و8 من نظام روما الأساسي، فإن الإبعاد أو النقل غير المشروعين يشكلان جريمة حرب، وإذا تمت هذه الصفقة بما هو مدون في مضامينها فإننا سنكون أمام انتهاك صريح للقانون الدولي واعتبار المعاهدات والاتفاقيات الدولية مجرد حبر على ورق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تهجير الفلسطينيين من أراضيهم في إطار هذه الصفقة، يشكل مسح للهوية وثقافة الأوطان التي تعتبر من الحقوق الثقافية لحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وقواعده، حيث نجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقرر أنه لكل شخص الحق في تأمين حقوقه الثقافية، ويعزز هذه الحقوق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ينص على أنه لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها.

هذه الانتهاكات الصريحة للقانون الدولي ستجعل مجلس الأمن الدولي مجردا من الأهداف السامية التي خلق من أجلها المتمثلة أساسا في ضمان الأمن والسلم الدوليين،

مما سيؤدي إلى تغيير الخريطة السياسية للشرق الأوسط وسط فشل دول المنطقة التي وافقت على تمرير صفقة القرن بعد اجتماع المنامة يومي 25 و26 يونيو 2019 والمسماة ب: " ورشة البحرين من أجل الازدهار "، التي دعا إليها صهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر لمناقشة الشق الاقتصادي المتعلق بها.

فإذا كان العالم العربي معني بهذه الصفقة لما له من تأثير مباشر على الجغرافية السياسة للشرق الأوسط فإن آثارها ستبيح حق الغزو وفقا لمعايير القوة وشريعة الغاب حيث يأكل القوي الضعيف، دونما اعتبار للمعايير القانونية والأخلاقية، لذلك نجد تباين المواقف بين المؤيدين والمعارضين لها.

فهكذا تدير "إسرائيل" علاقتها وتنسج شبكة من الروابط والعلاقات التي تخدم مصالحها ورؤاها، بعيدا عن العواطف ودغدغة مشاعر الجماهير، فهي تبنى على أسس مصلحية واقعية، فحسب الدراسات الإسرائيلية التي قام بها المعهد الأورشلمي للشـــؤون العامـــة والدولـــة في مقابل ذلك، فإن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط ستتغير نهائيا مما ينذر بحروب طويلة في المنطقة فطوال التاريخ البشري

رأينا أنه كلما تغيرت الجغرافيا كلما نشبت الحروب، فما نشاهده اليوم من انزلاق خطير يشهده العالم سيؤدي بلا محالة لقيام تصادم قوي في بلدان الشرق الأوسط وسط تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية والمذهبية.

لكن رغم ذلك، فإن هذه الصفقة تعرف عدة إخفاقات يمكن إجمالها في النقط الآتية:

•أولا: مشروع صفقة القرن لن يكتب له النجاح لأنه **مبني على الظلم والاستكبار** وتجاهل تام لحقائق التاريخ.

•ثانيا: أن **السلام المفروض بالقوة والاكراه، التضليل** ثم الاغراء. لا يتوافر على مقومات النجاح، لذلك لا يختلف مصيره عن الحرب المفروضة التي تفقد عنصر الانتصار وان وفقت في امتلاكها للمال والسلاح.

ثالثا: -إن هذه الجرائم الدولية تتميز بميزة مبدئية جوهرية عن مفهوم عناصر الجريمة المحددة في القانون الجنائي الوطني من هنا ينجم الاختلاف في تركيبة عناصر الجريمة. أن القانون الجنائي الدولي العام يجب أن يتولى مسائل تعيين مسؤولية الأشخاص المعنويين عن الجرائم المقترفة من جانبهم. أن القانون الجنائي الدولي يساعد على التنمية الطبيعية للعلاقات الدولية. مع ذلك لا يشكل القانون الجنائي الدولي جزءاً من القانون الدولي الذي يعالج مهمات أوسع بكثير من مسائل مسؤولية المجرمين القانونية الدولية.

ولا يجوز اعتبار القانون الجنائي الدولي جزءاً من القانون الدولي العام" في رأينا، أن مثل هذا التحديد لمفهوم القانون الجنائي الدولي وجوهره غير صحيح تماماً بمعنى أن القانون الجنائي الدولي، في أساسه، يعتبر تعاوناً بين الدول والمنظمات الدولية أي ذوات القانون الدولي.

ولا يمكن انطلاقاً من ذلك وضع القانون الجنائي الدولي بشكل مصطنع خارج القانون الدولي، الأمر الذي يؤكده كاربيتس نفسه في تعريفه لماهية القانون الجنائي الدولي.

رابعا: -مدى **صمود الجبهة الداخلية الفلسطينية** لبنود صفقة القرن من خلال القرارات الأمريكية التي تنص على وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية وقطع مخصصات الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حين أن هذه الصفقة من جانب آ خر لا تمثل الحدود المقبولة لحقوق الشعب الفلسطيني

إن الصفقة الأمريكية **تجاوزت حصرية تسوية القضية الفلسطينية لتتسع إلى مفهوم التطبيع العربي مع كيان الاحتلال الإسرائيلي** بدايةَ بالتزامن مع خلق أمر واقعي أمريكي يساند فيه المطالب والرؤية الإسرائيلية في تأسيس كيان فلسطيني بمعزل عن القدس واللاجئين الفلسطينيين والمياه والحدود

وبالتالي **يضرب ركائز مفهوم السيادة للدولة الفلسطينية المفترضة،** والصفقة تلك هي تفريغ لمضمون مبادرة السلام العربية 2002، والتي وافق عليها العرب في قمة بيروت والتي تتمحور حول قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة يسبق تطبيعاً عربياً هذا من جهة ومساندة الرؤية الأمريكية في إقامة خارطة شرق أوسط جديد تحت القيادة الأمريكية ويكون كيان الاحتلال فيها عضواً طبيعياً مع دول المنطقة مع الحفاظ على أمنها القومي طبقاً للضمانات في بنود الصفقة. لا شك بأن مؤتمر العدالة لفلسطين هو نموذج كفاحي عربي عالمي يساهم في إعادة الذاكرة العربية لقضيتهم المركزية،

وهذا الصرح يأتي في ظرفه ومكانه الطبيعي بحيث يمارس دوراً طبيعياً في ردف القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني إلى واجهة الصدارة الدولية وبالتالي خرق القرارات الأمريكية الظالمة التي تنتهك مواثيق المجتمع الدولي بسبب مناصرتها للاحتلال الصهيوني

والمعايير الدولية التي يجب ان تلتزم بها والتي تحافظ على السلام العالمي والسلم والأمن الدوليين.

القانون الدولي العام الذي يتميز بالإلزامية وبغاية الأهمية ودوره الكبير في تنظيم المجتمع الدولي وضمان حقوق الدول والأقليات والشعوب وحق تقرير المصير واحترام الشؤون الداخلية للدول وكل هذه الشعارات التي يتم تطبيقها على كل الدول ولكن تصل للقضية الفلسطينية ويصاب الكل بالعمى. المشرع والمطبق والكل يقفون كأنهم في عالم آخر أمام قضية يتم انتهاك فيها كل البنود السابقة

باي حق وضمن اي قانون واي شرع وعرف تتصرف وتصرح امريكا بدعمها لصفقة القرن. اي قانون يعطي الحق ان يتم الغاء فلسطين كدولة لديها إقليم وشعب وسلطة سياسية واعتراف دولي من مجموعة دول إلغاءها ومحوها من الخريطة بالتدريج كل هذه المقومات التي تملكها فلسطين تدفعها لكي تكون دولة مستقلة وكامل السيادة وحرة. لا شيء ينقص من سيادتها سوى أن دول عظمى ليست راضية عليها.

ناصر القدوة: الإدارة الأمريكية عملت مع "إسرائيل" على الأرض لتقويض حل الدولتين

خلال ندوة ناقشت سبل التصدي لخطة ترامب في الشرق الأوسط

05.05.2019

رام الله - وطن- بدر أبو نجم: أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ناصر القدوة أن الإدارة الأمريكية عملت الأرض مع "إسرائيل" على تقويض حل الدولتين.

وقال إن الخطة الأمريكية تهدف إلى تقويض كل الجهود من أجل حل الدولتين، حيث يتضح ذلك من خلال الإجراءات الأمريكية على الأرض التي تمثلت في نقل سفارتها إلى القدس، بالاضافة إلى عدم توقف بناء المستوطنات على أراضي الضفة، وحتى عدم صدور أي تعليق يعارض أي مشروع في بناء المستوطنات، بل على العكس فقد دعمت مالياً حكومة الاحتلال للمزيد من التوغل في بناء المستوطنات.

وأوضح أن هدف الادارة الأميركية الحالية تمكين "إسرائيل" من الاستمرار في مشروعها التوسعي لشرعنة الاستعمار الاستيطاني وخطواتها غير القانونية بشأن القدس والجولان وانكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينية.

وأضاف القدوة خلال ندوة عقدتها، مساء اليوم الأحد، مؤسسة ياسر عرفات بعنوان: "السياسات الشرق أوسطية للإدارة الأميركية وخططتها المرتقبة"، إن مواقف الإدارة الأميركية الحالية وإجراءاتها المتعلقة بالشعب الفلسطيني، خارجة عن مواقف الإدارات السابقة وتنكر الحقوق الدولية وتحاول تقويض التوافق الدولي على أسس الحل وجره إلى وضع جديد أو مستوى مختلف.

وقال: إن العدوان الإسرائيلي المتصاعد على قطاع غزة، مدان كما كل السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالقطاع وبعموم الشعب الفلسطيني، داعيا للتصدي لهذا العدوان والعمل على إيقافه.

وأشار القدوة إلى أن السبب في عقد هذه الندوة، الحديث المستمر عن "صفقة القرن" الذي تتبناها الادارة الأميركية وتريد خداع العالم بها، مشددا على أهمية المشاركة من الجميع للتصدي لهذه الصفقة.

وتحدث عن سياسة عامة شرق أوسطية أخرى للإدارة الأميركية، وهي الدفع باتجاه اعتبار "إسرائيل" أنها ليست الخطر الرئيسي في المنطقة.

وشدد القدوة على أهمية عدم تغيير مركزية الخطر الإسرائيلي في المنطقة بمعزل عن الصراع مع فلسطين، قائلا: "اسرائيل تتمتع بعقلية توسعية ثابتة ليست متعلقة فقط بالضفة بل بالجولان وجنوب لبنان وسيناء، فالعقلية التوسعية ممنهجة تمارس عمليا من الجانب الإسرائيلي".

وقال: "إن أية أفكار أو خطط ستنطلق من السياسة العامة للولايات المتحدة ستكون بنفس الاتجاه الذي يقول كيف يمكن لأحد أن يكون ضد الصفقة لم يره، ونحن لم نراها لكننا رأينا المواقف والإجراءات الأميركية والمنطق يقول أن أي صفقة لن تقر بحقوق الشعب الفلسطيني وبالقدس عاصمة لشعبنا فإنها ستقر عكس ذلك".

وشدد القدوة على أنه من المحظور التعامل مع صفقة القرن وليس قبولها أو رفضها لأن التعامل معها سيشكل انتهاكا للقانون الدولي وتنكرا للحقوق الدولية وتقويض التوافق الدولي على أساس الحل السياسي للقضية الفلسطينية.

وعدد القدوة المواقف التي اتخذتها الإدارة الأميركية بشأن الصراع، وتعبيرها الدائم أنها تريد إقامة السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين وهذا تعبير دائم يحمل في طياته معاني عديدة أنه يوجد مجموعة أفراد داخل "إسرائيل" نحاول أن نجد لهم حلا، ومواقفهم تتركز حول رفض حل الدولتين، وبعد ذلك رفض متكرر من قبل ممثلي الإدارة لتأييد حل الدولتين، وهذا لا يمثل تراجع عن حل الدولتين كصيغة للحل السياسي وإنما يمثل تراجعا عن القبول بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتراجعا عن وجود دولة فلسطين.

وتحدث القدوة عن تراجع الإدارة الأميركية عن موقفها من المستعمرات الإسرائيلية وعدم الإقرار بالضرر الذي تلحقه المستعمرات بتحقيق السلام ولم يصدر من الإدارة الحالية أي إدانة لمشاريع الاستيطان وهو ما ممثل دعما لاستمرار الاستيطان.

وأشار إلى إسقاط صفة الاحتلال عن الضفة الغربية والجولان السوري المحتل من قبل هذه الادارة، ولا يوجد إجابة إيجابية من الإدارة الأميركية بأن الضفة محتلة أم لا.

وتحدث عن حرب تشنها أميركا ضد الموقف الأممي المتعلق بكافة جوانب الصراع وضد التحرك الفلسطيني هناك، عبر تحييد المنظمة الدولية والقانون الدولي، والجديد هو الإمعان في هذا الاتجاه واستخدام أدوات، وضغوط حقيقة على كافة الأطراف لتحقيق ذلك.

وتطرق القدوة إلى الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة إلى القدس المحتلة، وإنهاء الوضع المستقل للقنصلية الأميركية العامة في القدس الموجودة منذ عام 1876، وهو ما يعني إغلاق الباب حتى أمام فكرة ترتيبات الدولة أو حتى الأهمية الدولية للقدس، وأعلنت الإدارة الأميركية أن موضوع القدس قد أغلق، وكذلك وقف تمويل الأونروا واتخاذ إجراءات عدائية ضدها وهي مقدمة شرسة لإنهاء موضوع اللاجئين.

ولفت أيضا إلى وقف المساعدات الأميركية لمقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهي تبلغ بحدود 300 مليون دولار، والكونغرس قام بدور هام في هذا المجال بالاعتماد على قوانين قديمة موجودة أساسا واحيانا بتشريعات جديدة.

وقال القدوة: إن آلية طرح صفقة القرن التي تقوم بها أميركا تتم عبر فريق ثلاثي ليس منهم أية محايد أو خبير في شؤون الشرق الأوسط، بل هناك شخص معادي بشكل عملي للشعب الفلسطيني وهو سفير أميركا لدى "اسرائيل" فريدمان الذي يدفع من ماله الخاص لبناء المستعمرات.

ولمواجهة "صفقة القرن"، قال القدوة إنه مطلوب تشكيل تحالف عربي دولي واسع ليس فقط لرفض الصفقة بل لطرح خطة بديلة تؤكد الأسس المتوافق عليها للحل السياسي.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي في الخطة في ضوء تجربة اوسلو، قال القدوة: إنه لا يوجد تنمية اقتصادية دون استقلال وطني وحرية القرار السياسي، ونحن لن نقبل مالا مقابل الحقوق الوطنية.

وعن التأجيل المتكرر لإعلان الصفقة، أوضح أن الأسباب تتعلق بأمور داخلية للإدارة، ومساعي لمحاولة نسف وتغيير الأسس العادلة المتفق عليها لإنجاز الحل السياسي.

وأشاد القدوة بالإجماع الفلسطيني على رفض الصفقة، إضافة إلى وجود معارضة أوروبية هامة ومعارضة روسية وصينية، إضافة إلى الموقف العربي الواضح برفض الصفقة.

وأكد القدوة أن شعبنا يعتبر أن الخطوات الإسرائيلية تغلق الباب أمام التسوية التفاوضية، وفي المقابل نحن سنستمر في النضال حتى تحقيق الاستقلال الوطني.

ندوة-عزمي بشارة: الصفقة كسر للمنظور الأميركي لعملية السلام.

فلسطين-القدس-نقطة-صفقة ترامب - نتنياهو: خطة اليمين الأميركي - الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية في سياق تاريخي

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يوم الإثنين 3 شباط/ فبراير 2020، بمقرّه بالدوحة، ندوة عنوانها "صفقة ترامب - نتنياهو: خطة اليمين الأميركي - الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية في سياق تاريخي"، قدّمها الدكتور عزمي بشارة المدير العام للمركز، وترأس الجلسة الدكتور مروان قبلان الباحث في المركز ومدير وحدة الدراسات السياسية.

استهل بشارة محاضرته بالتأريخ للمبادرات الأميركية للسلام من فترة ما بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وصولًا إلى نهاية حكم الرئيس باراك أوباما؛ حيث تطرّق إلى مبادرة وليام روجرز، وزير الخارجية الأميركية في عهد الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، لسنة 1970، والتي تعدّ الأولى بعد الحرب. ومشروع زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي، سنة 1977، وصولًا إلى اتفاقات كامب ديفيد التي وقّعها الرئيس المصري، محمد أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، في 17 أيلول/ سبتمبر 1978.

كما تطرّق بشارة إلى المبادرات الأميركية التّي أعقبت حرب لبنان، منها مشروع رونالد ريغان "مبادرة سلام أميركية لشعوب الشرق الأوسط لسنة 1982"، وتلك التي جاءت بعد غزو الكويت، كإعلان الرئيس جورج بوش (الأب) رؤيته، في خطاب ألقاه أمام الكونغرس في 6 آذار/ مارس 1991، بالقول إنّه "لا بد أن يقوم السلام على قاعدة قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338 ومبدأ الأرض في مقابل السلام"، ولكن من دون مقترحات للحل. ثمّ خريطة الطريق في عهد الرئيس الأميركي، جورج بوش (الابن)، 2002-2003، وصولًا إلى مسار السلام في عهد الرئيس باراك أوباما، ومحاولات وزير خارجيته جون كيري، الذي تسلّم الملف، لإعادة إطلاق عملية السلام.

وأوضح بشارة، في بحثه ضمن هذا السياق التاريخي، أن من كان يقبل بالمبادرات هم العرب عمومًا، ومن كان يرفضها هي إسرائيل، وذلك خلافًا لما تروجه بعض الأنظمة العربية حاليًا.

أما في سياق تحليله لـ "رؤية ترامب للسلام"، فقد سجّل بشارة مجموعة من الملاحظات النقدية، يمكن إيجازها في ما يلي:

تعمل هذه الرؤية على تقويض أسس القانون الدولي وتغليب منطق القوّة، وهي سمة رئيسة غالبة على سياسة الرئيس دونالد ترامب منذ وصوله البيت الأبيض، وفي مناطق عديدة في العالم.

تتميز صياغة الرؤية بنبرة استعمارية وصائية، وقد عزّز بشارة هذه الملاحظة باقتباسات من الوثيقة.

تتبنّى الرؤيةُ السرديةَ الإسرائيلية حرفيًّا، بما في ذلك الرواية التوراتية وكأنها قانون دولي ووثيقة سياسية معاصرة وصك ملكية؛ كل هذا من دون التطرّق بكلمة واحدة إلى الرواية الفلسطينية، والإشارة تكون دائمًا إلى معاناة الإسرائيليين. كما تسرد الرؤية الادعاءات الإسرائيلية لانسحابها من أراضٍ وتنازلاتها، من دون أي ذكر للرواية الفلسطينية، ولا حتى

الإشارة إلى كلمة النكبة ولا معاناة الفلسطينيين بسبب الاحتلال. ولا تُذكر معاناة الفلسطينيين، بحسب بشارة، إلا بالإشارة إلى أنها ناجمة عن سلوك القيادة الفلسطينية وفسادها، أو "إرهاب" الفلسطينيين. ولا توجد معاناة فلسطينية بسبب إسرائيل أو الاحتلال.

عدم ذِكر كلمة "Occupation" بمعنى احتلال على طول الوثيقة، واستبدالها بكلمات مثل "الانسحاب"، والحالات التي وردت فيها كلمة "Occupation" جاءت بمعنى "مهنة".

اعتبر بشارة أنّ لغة الرؤية هي لغة مطوّرين عقاريين؛ وذلك بالحديث مثلًا عن أن دعم الاستثمارات بهدف بناء فنادق ومطاعم ومسابح وأماكن السياحة، وتمويل إضافي لتحسين التدريب في مجال الضيافة وتمويل حملات دعائية لتنشيط السياح؛ فكأن فلسطين قطعة أرض يتم منحها للشركات والمنظمات لتطويرها. وأشار إلى أنّ هذا يُشابه الخطاب الأميركي للسكان الأصليين في أميركا الشمالية وبتطوير "محميات" مسيّجة ألصقت بها كلمة "مستقلة".

اعتبر بشارة أنّ الخطوات الأولى السابقة لصفقة ترامب - نتنياهو هي تطبيقها على أرض الواقع، بدءًا من قرار الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، ثمّ قرارات تنزع الطابع غير القانوني عن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتصريح مباشر من مايك بومبيو، وزير الخارجية، ووقف التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" (31 آب/ أغسطس 2018)، وغلق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن بعد توقيف التمويل للوكالة بأسبوعين. وأشار أيضًا إلى أنّ صفقة القرن تشكّل قطيعة مع المبادرات الأميركية السابقة، وتعدّ بمنزلة كسر للمنظور الأميركي التقليدي المتحالف أصلًا مع إسرائيل؛ وذلك بالانتقال إلى تبني موقف اليمين الإسرائيلي والتماهي معه.

وقد رسم بشارة خريطة لفواعل خطّة السلام الأميركية، والذين يُعتبرون في نظره "عرّابي رؤية ترامب للسلام"، وهم جاريد كوشنر صهر الرئيس الأميركي، وديفيد فريدمان السفير الأميركي لدى إسرائيل منذ عام 2017 ومحامي ترامب سابقًا في قضايا الإفلاس، والمحامي الأميركي جيسون غرينبلات كبير الموظفين القانونيين لدونالد ترامب وشركاته سابقًا ثم عينه مساعدًا له والممثل الخاص للمفاوضات الدولية، وقد تسلّم مكانه بعد استقالته المحامي آفي بيركوفيتش، والذي يُظهِر سجله أنه فقط صديق شخصي لجاريد كوشنر ومساعده.

ويذهب بشارة إلى أن الوثيقة حملت مجموعة من المغالطات، أهمّها الادعاء أنّ إسرائيل انسحبت من 88 في المئة على الأقل من الأراضي التي استولت عليها في عام 1967؛ ويُظهِر هذا انتقائية في الحديث عن العرب والفلسطنيين. فعند الحديث عن عام 1967، يُصبح الحديث فجأة بحسب بشارة يضم جميع العرب كأنهم طرف واحد موحد، ويتهيأ للقارئ أن إسرائيل أعادت 88 في المئة من أراضي فلسطين. ولكن الحديث هنا عن سيناء، وأما ما تبقى من الأراضي التي تبلغ نسبتها 12 في المئة فهي تضم الجولان وغزة والضفة الغربية. ويضاف إلى ما سبق اعتبار اليهود من الدول العربية لاجئين، لكن الحقيقة، بحسب بشارة، أن إسرائيل لا تعتبرهم لاجئين بل تعدّهم "قادمين جُددًا" وهم أساس بناء دولتها. وتتحدث "الرؤية" كيف أن إسرائيل خسرت أموالًا بدفعها "تعويضات" عند استيعاب اللاجئين اليهود من الدول العربية، وأنه يجب تعويض إسرائيل عن تلك الخسائر.

ويضيف بشارة إلى المغالطات، التي حملتها رؤية ترامب، مثل الادعاء بأن الدولة الفلسطينية ستتمكن من استخدام ميناءي حيفا وأسدود وتصوير ذلك بأنه تنازل، في الوقت الذي يعدّ هذا الأمر قائمًا حاليًا. وهناك مغالطة أخرى تتعلق بمسألة الانسحاب من "أراضٍ" في قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967؛ إذ يرى بشارة أنّ التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم 242 الذي دعا إلى "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير" ونصّت صياغة النسخة الإنكليزية على الانسحاب من "territories occupied in the recent conflict"، فسرتها إسرائيل بأنها لا تعني الانسحاب من كل الأراضي، لكن هذه العبارة في الحقيقة هي تمييز من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في نزاعات سابقة أخرى؛ والمعنى هو بالتأكيد كل الأراضي التي احتلت عام 1967. وكل هذا لتبرير أنه حتى مع الأراضي التي سوف تمنح للفلسطينيين في الصحراء لن تصل إلى 100 في المئة من مساحة أراضي الضفة وقطاع غزة.

ويرى بشارة أنه يجري من خلال تبادل الأرض دس هدف آخر، وهو التخلّص من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر؛ فالأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل هي مناطق النقب غير المأهولة على حدود سيناء وتنفيذ مقترح ليبرلمان بضم المثلث إلى الكيان الفلسطيني، لكن نجد أن هدنة عام 1949 قد نصت على ضمها للأردن، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بذلك واحتفظت بها ضمن الأراضي التي احتلّتها. وهذا في الحقيقة ترانسفير وتطهير عرقي في لبوس رؤية للسلام.

أما بالنسبة إلى حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فقد اقتبس بشارة من وثيقة "رؤية ترامب للسلام" التي أكدت على ضرورة أن "ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إنهاء والتحرر من جميع المطالبات المتعلقة بوضعية اللاجئ أو الهجرة. لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل".

ويرى بشارة أنّ مفهوم الدولة الذي تتبناه الرؤية يتطابق مع رؤية بنيامين نتنياهو التي عبّر عنها في خطابه في جامعة بار إيلان بتاريخ 14 حزيران/ يونيو 2009؛ ويرى كذلك أن الوثيقة تتناول مفهوم السيادة بالتنظير على أنه مفهوم مرن وغير مطلق، وأن السيادة عثرة أمام السلام في تبرير فكرة الدولة بلا سيادة، وهي فكرة متناقضة لأن الدولة تعني السيادة، متسائلًا: لماذا السيادة الفلسطينية فقط هي التي تحتاج إلى "تنظير" ويجب أن تكون مرنة؟!، واعتبر بشارة أنّ الدولة الناشئة ستكون فعليًّا داخل دولة إسرائيل وتحت سيطرتها، لدرجة تدخّل إسرائيل حتى في إدارة الأمن الداخلي الفلسطيني، وعمليًا تشرف عليه، وتشرف على المعابر والحدود الدولية. وتملك إسرائيل كذلك السيادة على الفضاء، وحتى حفر الآبار والمياه.

وأضاف أن من آثار "صفقة ترامب – نتنياهو" أنها تُكرّس فكرة مفادها أن منطق القوة هو الذي ينفع مع العرب، وذلك بالإملاء المباشر عليهم بما يجب عليهم فعله. لذلك، يرى بأن السلوك العربي بعد الإعلان عن الصفقة يعدّ سابقة خطيرة تُشجع الإسرائيليين على اتباع المنطق نفسه مستقبلًا إن أرادوا ذلك. ويشير بشارة إلى أن منطق القوة لا يعني أن الشعب الفلسطيني سيبقى صامتًا، ولا يعني أيضًا أن يبقى الشعب العربي صامتًا.

أضاف بشارة أن قضية فلسطين هي قضية "أبارتهايد استعماري إحلالي"، مما يستوجب عند توافر الإرادة للنضال أن تتركز الجهود في مواجهة الصهيونية على محورَي قضية الأرض (الاحتلال، والاستيطان، وتهويد القدس، وغيرها) وقضايا العنصرية التي تضع النضال في مواجهة نظام الفصل العنصري، وأن يقوم بذلك كلٌ من موقعه، وأن تصاغ طروحات المناضلين

ضد الاحتلال والعنصرية بلغة العدالة والتحرر الوطني والديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان.

واختتم بشارة مداخلته بالقول إن ثمة ضرورة ملحة لبناء منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة الاعتبار لدورها، على أن تتبى استراتيجية وطنية تقوم على أساس ديمقراطي تسعى فيه لاستقطاب حركات التضامن العربية والدولية، وتتبنى فيه خيار المقاومة. ويتطلب هذا في المقابل أن تنهض السلطة الفلسطينية بدورها بتسيير حياة الناس اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تُترك قيادة الشعب الفلسطيني سياسيًّا واستراتيجية النضال لمؤسسات وهيئات غير مرتبطة باتفاقيات مع إسرائيل. وهذا يعني أن تنسحب منظمة التحرير الفلسطينية من جميع الاتفاقيات لأنها أصبحت باطلة؛ ما يعني أن تتجنب السلطة الخطأ الذي وقعت به بحرف المشروع الوطني الفلسطيني إلى "صنمية الدولة"، بدلًا من التركيز على التحرر من نظام الاستعمار والأبارتهايد.

مركز الانطلاقة للدراسات

ALENTILAQAH RESEARCH CENTER (A.R.C)

انتهى.